



الرباط في 29 يونيو 2011

مذكرة إخبارية الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2011 و2012

- ✓ يقدر نمو الاقتصاد الوطني ب 4,8 % سنة 2011 ويتوقع أن يبلغ 4,5 % سنة 2012.
- ✓ نمو الأنشطة غير الفلاحية، بوتيرة تقدر ب 5 % سنة 2011 و 4,9 % سنة 2012.
- ✓ ارتفاع معدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، منتقلا من 1,6 % سنة 2011 إلى 2,5 % سنة 2012.
- ✓ ارتفاع العجز الجاري للمبادلات الخارجية منتقلا من 4,3 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 4,6 % سنة 2012.

تقدم الميزانية الاقتصادية الاستشرافية مراجعة للتوقعات الاقتصادية لسنة 2011 وآفاق سنة 2012. ويعتمد في إعداد هذه التوقعات الاقتصادية على المجاميع المؤقتة للمحاسبة الوطنية لسنة 2010، وعلى نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المنندوبية السامية للتخطيط. كما تعتمد هذه الميزانية على نتائج أشغال تحليل الظرفية والتنبؤات الفصلية التي قامت بها المؤسسات العمومية الأخرى¹ خلال النصف الأول من هذه السنة.

كما تركز تقديرات النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2011 على النتائج الأولية للموسم الفلاحي 2010-2011 وعلى ارتفاع النفقات العمومية، نتيجة ارتفاع نفقات دعم أسعار الاستهلاك بالمقارنة مع مستواها الأولي المعتمد في القانون المالي لسنة 2011 من جهة، وارتفاع كتلة الأجور في القطاعين العام والخاص، نتيجة تطبيق مقتضيات الحوار الاجتماعي وتوظيف حاملي الشهادات من جهة أخرى.

وبخصوص الفرضيات المعتمدة في التوقعات لسنة 2012، فإنها تعتمد على متوسط إنتاج الحبوب يقدر 70 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 وعلى نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2011، خاصة فيما يتعلق بالمقتضيات الجبائية ونفقات الاستثمار والتسيير ونفقات دعم أسعار الاستهلاك. كما تعتمد هذه التوقعات على التطورات الجديدة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من سنة 2011، وكذا توقعات تطوره في أفق سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أن المنندوبية السامية للتخطيط ستقوم، ككل سنة، بمراجعة هذه التوقعات الاقتصادية، أثناء إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية التي ستصدر خلال شهر يناير من سنة 2012. وستعتمد تلك الوثيقة بالإضافة إلى المعطيات الجديدة للظرفية الوطنية والدولية، على تأثير مقتضيات القانون المالي لسنة 2012 على النمو والتوازنات الماكر واقتصادية.

1 - المحيط الدولي

تبين التوقعات الجديدة الصادرة عن المنظمات الدولية² خلال شهري أبريل وماي من هذه السنة، أن الاقتصاد العالمي سيعرف خلال سنتي 2011 و2012 نموا بحوالي 4,5 %، عوض ارتفاع ب 5 % المسجل سنة 2010 وانخفاض ب 0,6 % سنة 2009.

ورغم هذه الدينامية، التي يعرفها الاقتصاد العالمي، فإن اقتصاديات الدول المتقدمة ستواصل وتيرة نموها البطيئة التي تقدر ب 2,4 % سنة 2011 و 2,6 % سنة 2012، مصحوبة بمعدلات بطالة مرتفعة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو التي ستصل على التوالي إلى 8,5 % و 9,8 %.

¹ بنك المغرب ومكتب الصرف ووزارة الاقتصاد المالية.

² خاصة صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و اللجنة الأوروبية والبنك الدولي.

وفي ما يتعلق باقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، فإنها ستواصل وتيرة نموها المرتفعة التي تقدر ب 6,5% سنتي 2011 و2012. غير أن هذا النمو سيكون مصحوبا بمنحى تصاعدي للأسعار.

وهكذا، ارتفع السعر العالمي للبترول الخام تدريجيا، خلال الفصل الأول من سنة 2011، ليصل إلى حوالي 120 دولارا للبرميل خلال شهري أبريل وماي، قبل أن ينخفض بشكل طفيف ليستقر في مستوى يتجاوز بقليل 100 دولار. وبالتالي، سيصل متوسط سعر البترول الخام، إلى 108 دولارا للبرميل سنة 2011 و2012، عوض 79 دولارا سنة 2010. ويعزى ارتفاع أسعار البترول إلى مواصلة الدولار الأميركي لتراجعه، نتيجة السياسة النقدية المرنة المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستصل قيمة اليورو مقابل الدولار إلى 1,4 سنتي 2011 و2012 عوض 1,3 سنة 2010.

ومن جهتها، ستسجل أسعار المواد الأولية غير الطاقية ارتفاعا جديدا ب 25,1% سنة 2011، بعد الزيادة ب 26,3% سنة 2010، في حين ستخف ب 4,3% خلال سنة 2012.

وفي هذا السياق، ستعرف أسعار الاستهلاك في الدول الصاعدة والنامية، ارتفاعا ب 6,5% سنة 2011 و5,4% سنة 2012، بعدما سجلت سابقا، منحى تصاعديا، نتيجة تعزيز الطلب الداخلي والتدفقات المكثفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبخصوص اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها ستتحكم في معدل التضخم في حدود 2,2% خلال هذه الفترة.

وإجمالا، فإن مرحلة تحسن أنشطة الأسواق المالية وتعزيز الاقتصاد العالمي لوتيرة نموه خلال سنتي 2011 و2012، سوف لن تستمر، بالنظر إلى خطر عودة الركود للاقتصاد العالمي. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن حجم الاختلالات التي تميز أسواق المواد الأولية وسوق الشغل، والمستويات المرتفعة للديون السيادية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأعضاء بمنطقة اليورو، ستحد من دينامية الاقتصاد العالمي.

2 - الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011

1 2 - مراجعة النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2011 نحو الارتفاع

تمت مراجعة النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2011، ليصل إلى 4,8%، أي بارتفاع طفيف مقارنة مع نسبة 4,6% المعلنة في الميزانية الاقتصادية التوقعية الصادرة خلال شهر يناير من هذه السنة. وسيكون هذا النمو³ مرتفعا ب 1,1 نقطة مقارنة بالوتيرة المسجلة خلال سنة 2010 والتي بلغت 3,7%. وسيستفيد هذا التطور من انتعاش بعض الأنشطة الاقتصادية، من جهة، ومن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية لمواجهة الصعوبات التي تفرضها الظرفية العالمية، من جهة أخرى.

وسيفرز الموسم الفلاحي 2010-2011 إنتاجا للحبوب في حدود 80 مليون قنطار، أي بزيادة 14,2% مقارنة مع سنة 2010. وبالمثل، ستسجل الأنشطة الأخرى المرتبطة بالقطاع الفلاحي وبتربية الماشية نتائج جيدة، نتيجة التساقطات المطرية الكافية التي عرفها الموسم الفلاحي الحالي. ومن جهته، سيواصل قطاع الصيد البحري، ديناميته التي بدأها منذ الفصل الرابع من سنة 2010، غير أن وتيرة نموه تبقى دون إمكانات تطور هذا القطاع. وستؤدي هذه التطورات، إجمالا، إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الأولي ب 3,5%، التي ستساهم خلال سنة 2011 بحوالي نقطة واحدة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

وبالموازاة مع ذلك، ستواصل الأنشطة غير الفلاحية انتعاشها الذي بدأته منذ سنة 2010، نتيجة دينامية الصادرات المغربية ومواصلة نهج سياسة مالية توسعية خلال سنة 2011. كما ستعزز هذه الأنشطة،

³ تعتمد تقديرات النمو على معطيات تتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية التي تقوم بها مختلف مصالح المندوبية السامية للتخطيط، خاصة المعهد الوطني لتحليل الظرفية ومديرية الإحصاء ومديرية المحاسبة الوطنية وكذلك أشغال التتبع التي تقوم بها المؤسسات العمومية الأخرى.

نتيجة الزيادات الجديدة المقررة، في إطار نفقات الموازنة التي ستبلغ 32 مليار درهم عوض 17 مليار درهم المصادق عليها في القانون المالي لسنة 2011. وبالمثل، فقد تم تخصيص حوالي 8 مليارات من الدراهم كنفقات عمومية إضافية، في إطار الحوار الاجتماعي، لتغطية الزيادة الصافية في الأجور ب 600 درهم وذلك ابتداء من فاتح ماي 2011 والرفع من حصص الترقية الداخلية في الوظيفة العمومية. وبخصوص الإجراءات الأخرى المتخذة، نذكر في هذا الإطار الزيادة ب 15% من عتبة الحد الأدنى للأجور على دفعيتين وخلال سنتين (10% ابتداء من فاتح يوليوز 2011، ثم 5% سنة 2012) والرفع من الحد الأدنى للمعاشات إلى 1000 درهم سواء في القطاع الخاص أو العام.

وهكذا، ستعرف القدرة الشرائية للأسر خلال سنة 2011 تحسناً، سيعزز من وتيرة النمو المرتفعة لحجم استهلاك الأسر، الذي يمثل نصف الناتج الداخلي الإجمالي، بحوالي 4% عوض 2,2% سنة 2010.

وفي ظل هذه الظروف، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي للأنشطة غير الفلاحية (الأنشطة الثانوية والثالثية)، ارتفاعاً ب 5% سنة 2011 عوض 4,7% سنة 2010. وستفرز أنشطة القطاع الثانوي، التي تتسم بمواصلة قطاع المعادن لديناميته وابتعاث قطاع البناء والأشغال العمومية، وبعض الصناعات التحويلية، زيادة في قيمتها المضافة ب 4,6%. كما ستواصل القيمة المضافة للقطاع الثالثي (الخدمات)، انتعاشها الملحوظ، حيث سترتفع بحوالي 5,2% سنة 2011 عوض 3,3% سنة 2010.

2 2 - استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي وتأثيرها على التوازنات الماكرواقتصادية الداخلية والخارجية:

بالإضافة إلى دينامية الطلب الداخلي، الذي سيساهم ب 2,7 نقط في نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011، سيستفيد الاقتصاد الوطني، للسنة الثانية على التوالي، من إقلاع صافي الصادرات من السلع والخدمات، الذي سيحافظ على مساهمته الإيجابية في النمو، رغم تراجع وتيرتها من 3,4 نقط سنة 2010 إلى 2 نقط سنة 2011، مقابل المساهمات السلبية المسجلة خلال السنوات الأخيرة. ويعزى هذا التحسن إلى الزيادة السريعة لحجم الصادرات من السلع والخدمات التي سيرتفع بحوالي 12,7% سنة 2011، أي بوتيرة أعلى من وتيرة نمو الواردات التي تقدر ب 5%. ويمكن تفسير هذه النتائج الجيدة التي ستعرفها الصادرات، أساساً، بمواصلة توسع مبيعات الفوسفات ومشتقاته، من جهة، وصادرات أنصاف المنتجات من جهة أخرى.

غير أن، الارتفاع المتوقع لأسعار الواردات بمستوى أعلى من زيادة أسعار الصادرات، سيؤدي إلى تفاقم وضعية ميزان المبادلات الخارجية، حيث سينتقل عجز الموارد من 10,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 12,7% سنة 2011. ورغم تحسن ميزان التحويلات الذي سيغطي جزءاً من هذا العجز، فإن الحاجيات التمويلية للمعاملات الجارية لميزان الأداءات، ستبلغ 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011. وبصيغة أخرى، يمكن تفسير هذا العجز في التمويل بالفرق بين معدل الادخار الوطني المتوقع في حدود 30,4% من الناتج الداخلي الإجمالي ومعدل الاستثمار المقدر بحوالي 34,7%.

كما أن اللجوء إلى التمويل الخارجي عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الخارجية سوف لن يوقف الاستنزاف الذي تعرفه الاحتياطات من العملات الأجنبية التي يتوفر عليها المغرب، حيث سيعرف صافي الموجودات الخارجية تراجعاً، ليمثل 6 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنة 2011 عوض 7 أشهر خلال سنة 2010.

3 - آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012

تعتمد توقعات الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2012، على فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2011، وعلى فرضية سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب في حدود 70 مليون قنطار خلال الموسم 2011-2012. كما تركز هذه التوقعات على تطور أهم متغيرات المحيط الدولي، خاصة الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، الذي سينعزز خلال سنة 2012، ليرتفع بحوالي 7,6% عوض 6,2% سنة 2011.

وسيعرف الناتج الداخلي الإجمالي نمواً ب 4,5% خلال سنة 2012، حيث ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي (القطاع الفلاحي والصيد البحري) ارتفاعاً طفيفاً في حدود 1,5%. في حين ستعزز الأنشطة غير الفلاحية من وتيرة نموها لتسجل نسبة 4,9%، ويعزى ذلك إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع الثالثي ب 4,7% وإلى مواصلة أنشطة القطاع الثانوي لمنحها التصاعدي الذي عرفته بداية من سنة 2010، مسجلة ارتفاعاً في قيمتها المضافة بحوالي 5%.

وعلى مستوى استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي، ستواصل مساهمة الطلب الداخلي في النمو منحها التصاعدي، لتنتقل من 2,7 نقط سنة 2011 إلى 4,7 نقط سنة 2012، نتيجة ارتفاع حجم استهلاك الأسر ب 4,5% واستهلاك الإدارات العمومية ب 2,5% وكذا ارتفاع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بحوالي 7% عوض 5,5% سنة 2011 وشبه استقرار خلال سنة 2010.

بخصوص صافي المبادلات الخارجية، فإنه سيسجل من جديد مساهمة سالبة في النمو، بحوالي 0,3 نقطة، ويعزى ذلك إلى تسارع وتيرة زيادة الواردات، نتيجة التأثير المضاعف لدينامية الطلب الداخلي، خاصة الاستثمار.

وبالأسعار الجارية، ستواصل الصادرات من السلع والخدمات منحها التصاعدي، لترتفع ب 10,6%. غير أن زيادة الواردات بحوالي 10,5%، ستفرز ارتفاعاً طفيفاً لعجز الموارد، الذي سينتقل من 12,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 12,6% سنة 2012.

وفيما يتعلق بتطور التضخم، ورغم المستوى المرتفع لنفقات الموازنة، يتوقع أن تتأثر الأسعار الداخلية، بشكل طفيف، بتسارع وتيرة الطلب الداخلي وبارتفاع أسعار الواردات. وبالتالي سينتقل معدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، من 1,6% سنة 2011 إلى 2,5% سنة 2012.

وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، سيفرز ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بمستوى أقل من مستوى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، تحسناً في إمكانيات الاقتصاد الوطني يتمكن من تعبئة القدرات التمويلية نحو الاستثمار. وهكذا سترتفع حصة الادخار الداخلي من الناتج الداخلي الإجمالي، لتنتقل من 23,4% سنة 2011 إلى 24,1% سنة 2012. وبالموازاة مع ذلك، ستعزز المداخل الصافية الواردة من الخارج من حصتها في الناتج الداخلي الإجمالي، لتصل إلى حدود 7%. وهكذا سيعرف الادخار الوطني ارتفاعاً خلال سنة 2012 ليستقر في 31,1% عوض 30,4% سنة 2011. وأخذاً بعين الاعتبار لمعدل الاستثمار الذي سيمثل 35,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012، فإن حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني سترتفع لتصل إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 4,3% سنة 2011.

و على ضوء هذه الآفاق الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2012، تجدر الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

➤ رغم النتائج الجيدة لاقتصاديات الدول الصاعدة، لم يتمكن النمو الاقتصادي العالمي من الخروج من فترة الانكماش والتخلص من الصعوبات التي تواجهه. وبالفعل فإن استمرار معدلات البطالة في مستويات مرتفعة وتفاقم صعوبات الدين العمومي لميزانيات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأعضاء بمنطقة اليورو بالإضافة إلى ظهور ضغوطات تضخمية، يمكن أن يؤدي أثرها إلى إمكانية حدوث تراجع في الاقتصاد العالمي.

➤ ويتضح، شينا فشيئا أن إعادة التوازن الماكرو اقتصادي للنمو بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول الصاعدة، لا يمكن تحقيقه فقط من خلال ميكانيزمات الأسواق، بل يستوجب أيضا، تطوير الحكامة الجيدة ودور المؤسسات العمومية، للنهوض بالنمو على المدى المتوسط والطويل، وتقليص الاختلالات الماكرو اقتصادية التي تأخذ طابعا بنويا أكثر منه ظرفيا.

➤ وعلى المستوى الوطني، سيؤدي تعزيز الطلب الداخلي، بعد تباطؤه الظرفي خلال سنتي 2009 و 2010، إلى تفاقم عجز المبادلات الخارجية خلال سنتي 2011 و 2012. وهكذا، سيؤدي تحسن مستوى استهلاك الأسر، مصحوبا بانتعاش الاستثمارات، إلى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات، مما سيفرز تفاقما في عجز الميزان التجاري. وأخذا بعين الاعتبار لتباطؤ صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، سيتقلص الاحتياطي من العملة الصعبة، مما سيؤثر على الإمكانيات التمويلية للاقتصاد الوطني.

➤ يتضح أن النموذج الاقتصادي الوطني، الذي يركز على تلبية جزء كبير من الطلب الداخلي بالواردات، بدأ يؤثر سلبا على استدامة التوازنات الخارجية. وبالتالي، أصبح الآن من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، تنويع بنيات الإنتاج والرفع من تنافسية المقاولات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

تطور الناتج الداخلي الإجمالي

بالحجم حسب أسعار السنة الماضية

التغير (بالنسبة المئوية)

2012**	2011*	2010	2009	البنود
1,5	3,5	-2,1	28,9	• القيمة المضافة للقطاع الأولي.....
4,8	5,0	4,4	0,6	• القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي (1).....
5,0	4,6	6,4	-4,7	➤ القطاع الثانوي.....
4,7	5,2	3,3	3,6	➤ القطاع الثالثي.....

4,3	4,8	3,3	4,8	• مجموع القيمة المضافة.....
5,8	5,0	6,7	4,6	• صافي الحقوق والرسوم (2).....
4,9	5,0	4,7	1,1	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (2+1).....
4,5	4,8	3,7	4,8	الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....
2,5	1,6	0,7	1,5	تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي.....

(*) تقديرات سنة 2011 و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2012

توازن الموارد والاستعمالات بالحجم
مؤشرات ماكرو اقتصادية أخرى
التغير ب (بالنسبة المئوية)

2012**	2011*	2010	2009	البنود
--------	-------	------	------	--------

4,5	4,8	3,7	4,8	● الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.....
4,0	4,2	1,4	6,3	● الاستهلاك النهائي الوطني.....
4,5	4,0	2,2	4,6	- الأسر المقيمة.....
2,5	4,9	-0,9	12,1	- الإدارات العمومية.....
7,0	5,5	-0,7	2,6	● التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت.....
8,6	12,7	16,3	-14,8	● صادرات السلع والخدمات.....
7,1	5,0	3,3	-6,0	● واردات السلع والخدمات.....
-12,6	-12,2	-10,8	-11,7	عجز الموارد..... (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
24,1	23,4	25,2	24,7	معدل الادخار الداخلي..... (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
31,1	30,4	30,8	30,2	معدل الادخار الوطني.....
35,7	34,7	35,1	35,6	معدل الاستثمار.....
-4,6	-4,3	-4,3	-5,4	رصيد التمويل..... (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

(*) تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيو 2011
التغير بالنسبة المئوية بالنسبة لأسعار السنة الماضية. المعدلات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي